

ان الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام لن يعود الى طاولة المفاوضات مع الوفد الاسرائيلي ما لم تتراجع اسرائيل عن قرارها بنفي المئات من الفلسطينيين، وذلك كجزء من تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩.

ان القرار الاسرائيلي بإبعاد مئات من الفلسطينيين خارج وطنهم ليس سوى مواد متفجرة كبيرة وضعت في طريق استمرار عملية السلام في المنطقة. ونحن نعتقد انه من غير الممكن استئناف المصادقات الثنائية ومتعددة الطرف من دون تطبيق كامل لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩، والذي يطالب بعودة فورية وأمنة للفلسطينيين المبعدين الى وطنهم.

لقد صعّدت القوات الاسرائيلية في ذات وقت الابعاد، اجراءاتها الارهابية العشوائية ضد الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة، وبصورة خاصة ضد الاطفال الفلسطينيين. وهكذا فإننا نجد انه من المناسب ان نطالب مجلس الامن الدولي، بشدة، لايجاد سبل ووسائل لحماية شعبنا الفلسطيني هناك، وبصورة خاصة بعد تصعيد الاجراءات الاسرائيلية ضده.

ان عمليات الابعاد غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكّل خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وتمتّ عمليات الابعاد من دون الاستناد الى قانون في ما يتعلق بالقرارات المحلية، وتمثل تجاهلاً أساسياً للاعلان العالمي لحقوق الانسان وكل قوانين حقوق الانسان الاخرى ومعاييرها. ان مفهوم الابعاد مواز لمفهوم «الترحيل» وغيرها من الافكار العنصرية والنظريات مثل نظرية التطهير العرقي.

ان الابعاد الذي تمّ في السابع عشر من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ يشكّل، بالاضافة الى كل ما أوردنا سابقاً، شكلاً من أشكال العقاب الجماعي، وقد ترك أثراً ضاراً على عملية السلام الجارية، الآن، برعاية الولايات المتحدة الاميركية وروسيا. ولا يمكن تصوّر استمرار هذه العملية ونجاحها طالما لم يوضع حدّ لهذا الموقف.

ان الطريقة الوحيدة لحل قضية المبعدين الفلسطينيين هي التطبيق الفوري لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩. وهذا المطلب واقعي ومعقول. ونأمل من كل الاطراف الاخرى ان تتجاوب مع هذا المطلب بشكل ايجابي.

ونحن نعتقد انه لا توجد أية امكانية لحل وسط في هذه القضية، حتى من الناحية النظرية. وليس هنالك حل آخر لقضية المبعدين الفلسطينيين سوى عودتهم الى وطنهم.